

الغلو الفكري وأثره بتغيير الاحكام الفقهية

م.د وليد متعب السامرائي

جامعة سامراء / كلية العلوم الاسلامية

Intellectual extremism and its impact on changing the legal Rulings

Assistant.Dr Waleed Mutib Ali

Samarra University / College of Islamic Sciences

waleed.mutib@uosamarra.edu.iq

الخلاصة :-

يتناول هذا البحث موضوع "الغلو الفكري" من منظور شرعي واجتماعي، موضحاً أبعاده وتعميقاته. يبدأ البحث الأول بتعريف المصطلحات الأساسية؛ لغويًا واصطلاحًا، ليكشف عن الفروق الدقيقة بين معاني الغلو في اللغة ومفهومه الفكري في السياقات المعاصرة. ثم ينتقل البحث الثاني لدراسة نشأة الغلو وأسبابه النفسية، الاجتماعية، والثقافية، موضحًا كيف تساهم هذه العوامل في تنمية الفكر المتطرف عند الأفراد. كما يتضمن تحليلًا موضوعيًا لظاهرة الغلو، مركزًا على البيئة الفكرية التي تُسهم في تطورها. أما البحث الثالث فيتناول موضوع "تغيير الأحكام الفقهية"، من حيث تعريفه، أسبابه، وضوابطه، مع التركيز على العلاقة بين الغلو الفقهي وعدم مراعاة مقاصد الشريعة. ويبرز البحث أهمية الالتزام بالضوابط المنهجية عند تغيير الأحكام، بما يضمن التوازن بين الثابت والمتغير. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على آليات معالجة الغلو الفكري من خلال الفهم العميق لجذوره، وتوضيح دور الفقه المعتدل في منع الانحرافات الفكرية، مما يسهم في تعزيز الوسطية والاعتدال في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الغلو الفكري ، الأسباب النفسية ، التغيير الفقهي ، التطرف ، الاعتدال الشرعي .

Abstract :-

This research addresses the topic of "ideological extremism" from both jurisprudential and social perspectives, illustrating its complexity and ramifications. The first chapter defines the key terms linguistically and terminologically, revealing the subtle distinctions between the literal and conceptual meanings of extremism. The second chapter explores the origins and causes of extremism—psychological, social, and cultural—clarifying how these factors contribute to radical thought. It also presents an analytical discussion of the phenomenon, emphasizing the intellectual environments that foster extremism. The third chapter focuses on the concept of "changing jurisprudential rulings, including its definition, causes, and legal guidelines. It highlights the link between rigid jurisprudence and ideological extremism, stressing the necessity of adhering to methodical principles when altering rulings to maintain a balance between religious constants and contemporary changes. The research aims to shed light on effective mechanisms to address extremism by deeply understanding its roots and by promoting moderate jurisprudence. This ultimately contributes to the reinforcement of balance and moderation in society. **Keywords:** Ideological extremism , Psychological causes , Jurisprudential change, Radicalism, Legal moderation

المقدمة

الحمد لله الذي وفق عباده للقربات وأبعدهم عن النواهي وقربهم للطاعات ، أرسل نبيه سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالحجج البينات ، فأفحم بها أهل العتو والجهالات ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم ما دامت الأرض والسموات صلاة وتسلميا دائمين متتاليين . أما بعد فإن من الواجب على طلاب العلم أن يلمّوا بشكلٍ كافٍ في العلوم الشرعية وبخاصة علم الفقه، وأصوله، فإنه من أجلّ علوم الشريعة؛ إذ به يعرف المكلف أحكام عباداته من الأدلة الشرعية، كما أنه من المتحتمّ على العلماء والباحثين أن يساهموا في توظيف العلوم الشرعية لدراسة ما يستجدّ من النوازل

والوقائع، وإني من خلال هذه السطور سأتناول ما يختص بـ " مفهوم الغلو الفكري وأثره بتغيير الأحكام الفقهية " وحرصت على أن يتضمن البحث الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة والنبوية وسواهما، وأن ترتبط الأحكام التفصيلية بالمقاصد العامة للشريعة ولعلمي بالعجز عن الإحاطة والاستيعاب بجوانب الموضوع، فدون حصره خراط القتاد، وفثت الأكباد، فلا يفي بهذا الموضوع الكبير، والبحر الزاخر، بطون الكتب، ومضامين الأسفار، فضلاً عن هذه الأوراق والسطور، فمثله بحاجة إلى دراسات طويلة، مُعمقة، وموضوعية، وكلُّ هذا مما لا يتقنه مثلي لذلك حرصتُ على الإشارة وعلى عُجالة إلى العناصر المحورية، والجوانب الأصلية فيه، واجتهدت فيه، والخطأ من لوازم البشرية، ولكنَّ حسي أني كلَّ مجتهدٍ مصيب.

أهمية الموضوع :

يُعدُّ الغلو الفكري وأثره بتغيير الأحكام الفقهية من القضايا المحورية في الفقه الإسلامي، حيث يُعبر عن تحولات عميقة في منهجية الاجتهاد الشرعي واستنباط الأحكام، وتتجلى أهمية هذا الموضوع في دراسة التأثيرات التي يحدثها الغلو الفكري على التطبيقات الفقهية، وما يترتب عليه من تغيرات في الفتاوى وآراء العلماء كما تتطلب هذه الدراسة الوقوف على تعريف الغلو الفكري وأبعاده المختلفة، مع استعراض الآثار الفقهية والاجتماعية التي تنتج عنه، وتسليط الضوء على اختلاف وجهات النظر بين الفقهاء حول هذه القضية، وأثرها على استقرار الفقه الإسلامي والتعامل مع مستجدات العصر.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١_ ميسر الحاجة إلى بحث المسائل الشرعية المترتبة على الغلو الفكري وأثره بتغيير الأحكام الفقهية حتى يكون المسلم على بينة من الأحكام الشرعية المتعلقة بهذا الموضوع .
- ٢_ اثراء البحوث العلمية الشرعية بمواضيع حية معاصرة تعالج قضايا مهمة وتعزز معالجة الانحرافات الفكرية وتأكيد منهجية الوسطية الشرعية
- ٣_ الاستفادة من بحث هذه المسائل التي هي في عداد النوازل، والاطلاع على كلام أهل العلم فيها.
- ٤_ إظهار كمال الشريعة واستيعابها لأحوال الناس على اختلاف العصور وإصلاحها لمعتقدات الناس وحياتهم.
- ٥_ حاجة الموضوع إلى مزيد بحث ودراسة، لا سيما وأن هذه الافكار بدأت بالانتشار بشتى صور الغلو الفكري المختلفة .

المشاكل والعقبات

١_ عدم معرفتي بمنهجية وأصول وكيفية كتابة البحث بشكل كامل .

٢_ كثرة المصادر والمراجع التي يلزم الرجوع إليها في كل مسألة، وهذا يتطلب كثيراً من الجهد، والوقت.

منهج البحث

وجدت من الضروري أن استخدم منهاجاً يتفق مع خصوصية الموضوع، ويمكن أن نسميه المنهج المركب الذي يستمد معلوماته من محاسن المناهج العلمية الأخرى:

- ١_ المنهج التحليلي لتحليل بعض المفاهيم والغوص في جزئياتها وطرحها بشكل من التفصيل في هذا الموضوع.
- ٢_ في تخريج الأحاديث نرجع إلى الصحيحين، وإن لم تكن في الصحيحين رجعت إلى السنن وبقية المسانيد وكتب الحديث واذكر حكم كل حديث منها.
- ٣_ التعريف بالمصطلحات المبهمة.
- ٤_ التعريف بالأشخاص والمدن غير المشهورة أو المعروفة.
- ٥_ نقل اقوال الفقهاء مع بيان أدلتهم.

خطة البحث

المقدمة المبحث الأول : مفهوم الغلو الفكري المطلب الأول : التعريف بالمصطلحات لغةً المطلب الثاني : التعريف بالمصطلحات اصطلاحاً المبحث الثاني : نشأة الغلو الفكري وأسبابه المطلب الأول : أسباب الغلو الفكري (النفسية والاجتماعية والثقافية) المطلب الثاني : تحليل ظاهرة الغلو الفكري المبحث الثالث : مفهوم تغيير الأحكام الفقهية (أسبابه وضوابطه) المطلب الأول : تعريف تغيير الأحكام المطلب الثاني : أسباب الغلو الفكري المطلب الثالث : ضوابط التغيير وفق المنهج الفقهي الخاتمة المصادر والمراجع ولقد توخيت الخير في مساعي ، فلم ادخر جهداً أو وقتاً لإخراج هذه البحث على أكمل صورة فإن اصبت فارجوا أن أتاب بأجر الصائين ، و أن اخطأت فيكفيني شرف المحاولة فكل ابن آدم خطاء .

المبحث الأول : مفهوم الغلو الفكري

المطلب الأول : التعريف بالمصطلحات لغةً

اولا الغلو لغة: وردت عدة تعريفات للغلو في معاجم اللغة العربية, فمن هذه التعريفات ما يلي: قال ابن سيده: الغلو لغةً: مأخوذ من "غلا في الأمر غلواً أي: تجاوز حده" (١) ومن تشدد في الدين وجاوز الحد وأفرط فهو غال (٢). وعرفه ابن فارس بقوله هو: مجاوزة الحد (٣). يقال غلا غلاء فهو غال، وغلا في الأمر غلوا أي جاوز حده، وغلقت القدر تغلي غليانا، وغلوت بالسهم غلوا إذا رميت به أبعد مما تقدر عليه، فالغلو: هو مجاوزة الحد، يقال: غلا في الدين غلوا تشدداً وتصلباً حتى جاوز الحد (٤) وغلا في الدين غلوا من باب قعد: تصلب وتشدد حتى جاوز الحد، وفي التنزيل: **سَمِحًا هَلْ أَلْكُتِبِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ سَجِي** (٥) وغالي في أمره مغالاة: بالغ (٦) اهـ. مما سبق يتبين أن الغلو في سائر استعمالاته يدل على الارتفاع والزيادة ومجاوزة الأصل الطبيعي أو الحد المعتاد.

ثانيا الحكم لغة: الحكم لغة: المنع (٧)

ثالثا الفقه لغة: الفقه في اللغة هو: الفهم، يقال: أوتي فلان فقهاً في الدين؛ أي: فهماً فيه (٨).

المطلب الثاني : التعريف بالمصطلحات اصطلاحاً

اولا الغلو اصطلاحاً :

أما الغلو اصطلاحاً فله تعريفات كثيرة ذكرها أهل التفسير والأصول، و عرفه الإمام الشاطبي (٩) رحمه الله تعالى بقوله: "الغلو: هو المبالغة في الأمر ومجاوزة الحد فيه إلى حيز الإسراف" (١٠) وعرف الحافظ ابن حجر (١١) الغلو بأنه " المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد" (١٢) وهذه التعاريف كلها متقاربة، وتفيد أن الغلو هو: تجاوز الحد الشرعي بالزيادة.

ثانيا الحكم اصطلاحاً: اصطلاحاً: مقتضى خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين (١٣).

ثالثا الفقه اصطلاحاً: وفي الاصطلاح: هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية العملية، المستمدة من الأدلة التفصيلية (١٤).

المبحث الثاني : نشأة الغلو الفكري وأسبابه

المطلب الأول : نشأة الغلو الفكري

وقعت بذرة الغلو الفكري في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان وقوعه نتاج عوج نفسية الغالي، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فيمن غلا غلواً اعتقادياً في زمنه فطعن في مقام النبوة: " إِنْ مِنْ ضَنْضِيءٍ هَذَا قَوْمًا يَفْرَعُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِرُونَ حَنَاجِرَهُمْ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ " (١٥). بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم قسماً، أتاه ذو الخويصرة -وهو رجلٌ من بني تميم- فقال: يا رسول الله، اعْدِلْ، فقال: وبئلك! ومن يعدل إذا لم أعجل؟! قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل. فقال عمر: يا رسول الله، أئذن لي فيه فأضرب عنقه؟ فقال: دعه، فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية (١٦). وقد وقع نوع اخر من الغلو الفكري في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقام بعلاجه، ففي الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (جاء ثلاثة رهط إلى بيوت النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: أين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر. فقال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبداً. وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر. وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: " إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء؛ فمن رغب عن سنتي فليس مني" (١٧). فاستنكر صلى الله عليه وسلم هذا الأمر، وجعله خروجاً عن سنته وهدية. ومن صور الغلو التي حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حادثة الزنادقة الذين ادعوا الوهية سيدنا علي بن ابي طالب عليه السلام وفي هذا الحديث يروي عكرمة مولى ابن عباس أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه حرق قوماً بالنار، وهم السبئية، أتباع عبد الله بن سبيأ، عليه من الله ما يستحق، وكانوا يزعمون أن علياً ربهم! تعالى الله وتقدس عن مقالتهم، وقد جمعهم علي رضي الله عنه وأحرقتهم بالنار؛ مبالغة في إذلالهم على ما ادعوه من الشرك والبهتان، (١٨) وهذا الغلو العملي تتكرر صورته في كل زمان على يدي أفراد من الناس على مر التاريخ، وقد يتحول إلى رأي تتبناه جماعة أو فئة تلزم أفرادها بألوان من الغلو في التعبادات. وقد نمت تلك البذرة الخبيثة؛ لتثمر شراً وفتناً فظهرت فرق الغلو وعلى رأسها الخوارج، ولم ينقطع حبل الغلاة إلى عصرنا الحديث الذي أضحت فيه مشكلة الغلو من أهم المشكلات في العصر الحديث، وصارت همماً يورق أعداء الإسلام والمسلمين، كما هي هم يورق أهل الإسلام.

المطلب الثاني : أسباب الغلو الفكري (الدينية والاجتماعية والثقافية)

السبب الديني:

- ١_ عدم تطبيق الشريعة: لعل أول ما نجده من اسباب التطرف الديني مسألة الحاكمية، وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية، وعند تتبع مظاهر التطرف في كثير من البلاد الاسلامية نجد غالبها يرجع إلى مسألة الحكم بغير ما أنزل الله،
- ٢_ الظلم الواقع على المسلمين ومقدساتهم فقد كان من أسباب ظهور الغلو في أبناء المسلمين ما يتعرض له المسلمون من ظلم وقتل واضطهاد في شتى بقاع الأرض، كما أن التناول على مقدسات المسلمين ورموزهم كالتناول على النبي صلى الله عليه وسلم فيما يعرف بالرسوم المسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم، والتناول على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام، فكان لذلك رد فعل عكسي بظهور طائفة من المسلمين قابلت هذا النوع من التطرف بتطرف مضاد^(١٩)
- ٣_ الجهل بأحكام الشريعة: كما أن للجهل بأحكام الشريعة الإسلامية، ومحاولة فهم النصوص الشرعية دون الرجوع إلى أهل العلم والاختصاص، دور كبير في انتشار ظاهرة الغلو والتطرف، فمحاولة فهم النصوص الشرعية بعيدا عن الرجوع إلى أهل العلم أدى إلى التمسك بظواهر النصوص دون الرجوع الى عللها ومقاصدها، والميل إلى التحريم وذلك الأخذ بالاحوط على حد زعمهم، فيؤدي إلى الحكم بكفر الآخرين وتضليلهم كالخوارج^(٢٠) والمرجئة^(٢١)

السبب الاجتماعي: لقد تعددت الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى ظهور الغلو والتطرف في مختلف البلدان، ويمكن إيجاز أهم الأسباب الاجتماعية التي ادت إلى ذلك :

- ١_ الانحلال الأخلاقي في المجتمعات والمدعوم تحت غطاء الحرية هو أحد أسباب حصول التطرف والغلو في المجتمعات، فانتشار الرذيلة في المجتمعات،
- وغلاق أبواب الإصلاح المجتمعي كل ذلك من أسباب نشوء التطرف والإرهاب وردة الفعل القاسية وإن كانت غير مبررة الا أننا نبحث في الأسباب.
- ٢_ انتشار الفراغ الذي يسيطر على حياة الشباب دون وجود بدائل ليستفيد منها الشباب في ملء ذلك الفراغ، أضف إلى ذلك وجود الرقعة السيئة التي تؤثر في التكوين العقلي والفكري لدى الشاب.
- ٣_ غياب الدور الفاعل لوسائل الإعلام، حيث أن لوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة دورا لا يستهان به في تغذية فكر الغلو والتطرف، فهي بما تقدمه من برامج وأفلام وأخبار ونحوه، ففي أغلب الأحيان تنتهج منهج التطرف فإما الاستهتار بالعقول والشعائر الدينية والأخلاقية، أو زرع الفتن واثارتها من خلال بعض البرامج أو الأفكار^(٢٢)
- السبب الاقتصادي** فالاقتصاد يعد الأداة المحركة للتطرف في العالم كله، فالأزمات الاقتصادية وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وزيادة نفوذ رجال المال والتجار في قيادة دفة الحكم في العالم مع غياب الأخلاق التي تحكم المجتمعات، بالإضافة إلى انتشار الفقر والبطالة في المجتمعات، وقد رافق ذلك عدم العدالة في توزيع الثروات، وارتفاع تكاليف الحياة، فأصبح الشاب غير قادر على تحمل تكاليف الزواج ونشاء الأسر، وقد نتج عن ذلك إلى شيوع الأمراض النفسية بين الشباب، انتشار البطالة في المجتمعات المسلمة وارتفاعها إلى معدلات مرتفعة جدا، فنظرة سريعة إلى معدلات البطالة في الدول الإسلامية يعطينا مؤشرا واضحا على مقدار اليأس والإحباط الذي يعيشه كثير من المسلمين، حيث تشير التقارير إلى ارتفاع معدلات بطالة الشباب في الدول العربية إلى نحو ٢٨ % وفق إحصاءات منظمة العمل الدولية وهو ما يفوق ضعف معدلات بطالة الشباب المسجلة على مستوى العالم البالغة ١٢ % . تتسم بطالة الشباب في الدول العربية بتركزها في أوساط الإناث والمتعلمين والداخليين الجدد إلى سوق العمل، حيث تبلغ معدلات بطالة الشباب من الإناث نحو ٤٠.٤٣ % مقارنة بنحو ٧.١٢ % للمتوسط العالمي، كذلك تتركز بطالة الشباب في الدول العربية في أوساط المتعلمين الذين يشكلون في بعض الدول نسبة تصل إلى نحو ٤٠ % من إجمالي العاطلين عن العمل، وفي الداخليين الجدد لسوق العمل الذين يواجهون تحديات ملموسة في الحصول على فرص عمل، ومع ارتفاع نسب البطالة في البلاد الإسلامية مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وانخفاض في دخل الفرد في البلاد الإسلامية، أدى ذلك كله الى ظهور الجريمة والاعتداءات والسرقات، مما أدى إلى عدم الشعور بالأمان، مع الوعود التي قدمتها الجماعات المتطرفة بتحسين ظروف الحياة والعيش الرغيد، فادى ذلك إلى انجذاب بعض المسلمين لتلك الجماعات وللحاق بها^(٢٣)

المبحث الثالث : مفهوم تغيير الأحكام الفقهية (أسبابه ووضايله)

المطلب الاول : مفهوم تغيير الأحكام (لا ينكر تغير الاحكام بتغير الزمان)

مفهوم القاعدة الفقهية لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان هذه القاعدة تعني : أن الأحكام تتغير بتغير عرف أهلها وعاداتهم ، إذا كان عرف الناس وعاداتهم يستدعيان حكماً ثم تغير إلى عرف وعادة أخرى فإن الحكم يتغير إلى ما يوافق الأعراف والعادات الجديدة ، و هذه ينحصر تأثيرها على الأحكام المبنية على العرف والعادة لا على النص والدليل^(٢٤) وقد يكون تغير الزمان الموجب لتبديل الاحكام الاجتهادية ناشئاً عن فساد الأخلاق وفقدان الوازع مما يسمونه فساد الزمان . ومن ذلك فقد قرر الفقهاء من منع خروج النساء إلى الصلاة مع الرجال مع إباحتها سابقاً ، وعللوا ذلك بفساد الزمان . وقد يكون ناشئاً عن حدوث أوضاع ووسائل ذهنية جديدة توجب تغيير الأحكام الفقهية المبنية على الأعراف والأحوال السابقة^(٢٥) إذا أصبحت لا تتلائم مع الأوضاع الجديدة ومن هذا القبيل وجوب تسجيل الزواج في دوائر الأحوال المدنية لغايات تنظيمية بعد أن كان تسجيله غير واجب سابقاً^(٢٦).

المطلب الثاني : أسباب تغيير الاحكام

تغير الاحكام الفقهية بتغير الزمان والمكان ، والمراد بتغير الزمان: انقراض العصر السابق، أو جزء منه، وتوالي الاجيال اللاحقة، ويلزم منه تغير احتياجات الناس وتبدل أحوالهم وأعرافهم، والمكان الموضع والجمع أمكنة^(٢٧) يقول ابن عابدين: كثير من الاحكام تختلف باختلاف الزمان لتغير عرف أهله لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان اول ، للزم المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد^(٢٨) ويستدل على ذلك ببعض الأدلة منها في السنة النبوية المطهرة نجد لتغير الاحكام اعتباراً من ذلك (يا عائشة، لولا أن قومك حديثاً عهد بشرِك، لهدمتُ الكعبة، فألزقتها بالأرض، وجعلتُ لها بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً، وزدتُ فيها ستة أدْرُعٍ من الحجر، فإنَّ قُرَيْشًا اقتَصَرَتْهَا حَيْثُ بَنَتِ الكَعْبَةَ)^(٢٩) وجه الدلالة: قرب قریش من عهد الكفر، وتمكن عادات جاهلية من نفوسهم بحيث لو تغير بناء الكعبة، لحدث من المفاسد ما يزيد على مصلحة الغير قال شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (وعلى هذا القانون ترك الفتاوى على طول الايام فمهما تجدد في العرف اعتبره ومهما سقط اسقطه ولا تجمد على المسطور في الكتب طول عمرك بل اذا جائك رجل من غير اهل اقليمك يستفتيك لا تجره على عرف بلدك واسئله عن عرف بلده واجره عليه وافته به دون عرف بلدك ودون المقرر في كتبك فهذا هو الحق الواضح .والجمود على المنقولات ابداء ضلال في الدين وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين وعلى هذه القاعدة تتخرج ايمان الطلاق والعتاق وجميع الصرائح والكنائيات فقد يصير الصريح كناية فيفتقر الى النية وقد تصير الكناية صريحا فتستغني عن النية)^(٣٠).

المطلب الثالث : ضوابط التغيير وفق المنهج الفقهي

ولما كان المفتي مخبراً عن الله تعالى في بيان شرعه، وموقفاً عنه في بيان حكمه، فإنه لا يقدر على أن يسلك غير الجادة في الفتوى إلا في ضوء ضوابط ضابطة وقواعد راسخة ، كما لا يستطيع أن يجمد على نصوص اجتهادية لا تحقق المقاصد الشرعية في المسائل العملية والأوضاع المتغيرة ؛ لئلا ييؤء بوزر الفتوى فيكون ممن ضل ويضل كما قرره القرافي وغيره لذلك كان لابد من ضوابط لتغير الاحكام الفقهية لتكون مؤصلة تأصيلاً شرعياً. وأهم هذه الضوابط ما يلي: ١_ أن يكون نص المسألة اجتهادياً لا أن يكون نصاً لا يحتمل الاجتهاد، كالحودود وأصول المعاملات، فلا يجوز أن يقال بتغيير أحكام الحدود، كما في القصاص أو حد السرقة أو الزنا أو القذف أو السكر، وإنما قد يكون في مجال تطبيقه، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، في عام الرمادة، وذلك إن كانت الظروف الحاصلة كمثل ذلك الظرف، من الضرر العام كما قال رضي الله عنه .وذلك لأن الضرورات تبيح المحظورات كما اتفق العلماء على ذلك^(٣١). قال الشيخ الزرقاء رحمه الله تعالى : اتفقت كلمة فقهاء المذاهب على أن الأحكام التي تتبدل بتبدل الزمان وأخلاق الناس هي الأحكام الاجتهادية من قياسية أو مصلحة، أما الأحكام الأساسية التي جاءت الشريعة لتأسيسها وتوطيدها بنصوصها الأصلية الأمره الناهية ، كحرمة المحرمات المطلقة وكوجوب التراضي في العقود والتزام الإنسان بعقده، وضمان الضرر الذي يلحقه بغيره، وسريان إقراره على نفسه دون غيره ، ووجوب منع الأذى وقمع الإجرام، وسد الذرائع إلى الفساد ، وحماية الحقوق المكتسبة، ومسؤولية ذلك من الأحكام والمبادئ الشرعية الثابتة التي جاءت الشريعة لتأسيسها، ومقاومة خلافها، فهذه لا تتبدل بتبدل الأزمان، بل هي الأصول التي جاءت بها الشريعة لإصلاح الأزمان والأجيال ولكن وسائل تطبيقها قد تتبدل باختلاف الأزمنة المحدثة^(٣٢).

٢_ أن يكون ذلك مما تختلف فيه العوائد والأعراف، لا فيما تتفق فيه، كما تقدم بيانه في أسباب تغير الاحكام الفقهية.

٣_ أن يكون ذلك صادراً من عالم مجتهد، له بصيرة ورأي ونور، مدرك لمقاصد الشرع، فإن لم يكن كذلك فلا، كما قال الشاطبي رحمه الله تعالى: زلة العالم أكثر مما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشرع في ذلك المعنى الذي اجتهد فيه والوقوف دون أقصى المبالغة في البحث عن النصوص فيها، إلى أن قال: فإنه ربما خفي على العالم بعض السنة أو بعض المقاصد العامة في خصوص مسألته فيفرضي ذلك إلى أن يصير

قوله شرعا ينقلد وقولا يعتبر في مسائل الخلاف، فربما رجع عنه وتبين له الحق فيفوته تدارك ما سار في البلاد عنه ويضل عنه تلافيه قال: فمن هنا قالوا زلة العالم مضروب بها الطبل^(٣٣) فإذا توفرت هذه الضوابط فلا مانع من القول بتغيير الاحكام عند مقتضيات أسبابها المتقدمة؛ لأن هذه الشريعة هي شريعة كل زمان ومكان، لذلك كانت نصوصها وقواعدها مرنة تطبق في كل زمان ومكان، وفي كل حال من غير إخلال ولا إهمال.

الذاتة و أبرز النتائج

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: ألخص هذه الجولة العلمية القصيرة في موضوع الغلو الفكري وأثره بتغيير الاحكام الفقهية النتائج التي توصلت اليها في النقاط التالية:

- ١_ قرر كثير من الفقهاء قديما وحديثا قاعدة تغيير الأحكام تبع العادات.
- ٢_ الأحكام الشرعية منها ما هو ثابت دائم لا مجال فيه للتغيير مهما تغيرت الظروف والأحوال كوجوب الواجبات، والحدود المقررة بالشرع على الجرائم ونحو ذلك.
- ٣_ تغيير الأحكام لا يعد نسخا
- ٤_ هناك ضوابط لا بد من مراعاتها عند تغيير الاحكام الفقهية
- ٥_ إن الأحكام تتغير بتغير عرف أهلها وعاداتهم .
- ٦_ إن الحكم يتغير إلي ما يوافق الأعراف والعادات .
- ٧_ قد يكون تغيير الزمان الموجب لتعديل الأحكام الاجتهادية ناشئا عن فساد الأخلاق واللوازم
- ٨- لا بد للغلو الفكري أن لا يطعن في المذاهب الأخرى وان يطرح رأيه بكل حيادية لأن الطعن في المذاهب يسبب فتنة كبيرة.
- ٩- أن لا يعارض الغلو الفكري الأحكام الفقهية بل لا بد أن يوافقها في عمله.

قائمة المصادر

- 1_ الجامع الصحيح المختصر، م: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي ن: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ح: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، ج: ٦.
- 2_ الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت: ٦٧١هـ) ح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة .
- 3_ الدر المختار شرح تنوير الأبصار وجامع البحار، م: محمد بن علي بن محمد الحُصني المعروف بعلاء الدين الحصكفي الحنفي (ت: ١٠٨٨هـ)، ح: عبد المنعم خليل إبراهيم، ن: دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ج: ١ .
- 4_ دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمدي نكري، ح: عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، ن: دار الكتب العلمية، سنة النشر 1421هـ 2000م - م، مكان النشر لبنان / بيروت، ج: 4 .
- 5_ الذخيرة شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، ح: محمد حجي ن: دار الغرب، سنة النشر 1994م، ج: 14
- 6_ الإشراف على نكت مسائل الخلاف، م: القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي 422 (هـ)، ح: الحبيب بن طاهر، ن: دار ابن حزم، ط 1، 1420هـ 1999م - م، ج: 2 .
- 7_ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، م: علي بن سليمان المرادوي أبو الحسن، م / 817 ت 885، ح: محمد حامد الفقي، ن: دار إحياء التراث العربي، ج: 12 .
- 8_ البحر الرائق شرح كنز الدقائق، م: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (ت 970هـ) وفي آخره: تكلمة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد 1138هـ) وبالhashية: منحة الخالق لابن عابدين، ن: دار الكتاب الإسلامي، ط: الثانية - ج: 8.
- 9_ بداية المجتهد ونهاية المقتصد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، ت 595:، ن: دار الفكر، ج: 1

- 10_ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج عمر بن علي بن أحمد الوادياشي الأندلسي ، م / 723 ت 804 ، ح : عبد الله بن سعاف اللحياي ، ن : دار حراء ، ج. 2 :
- 11_ تهذيب اللغة ، م : محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت 370 هـ)، ح : محمد عوض مرعب، ن : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط : الأولى، 2001 م ، ج. 8 :
- 12_ حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج عبد الحميد الشرواني ، ن : دار الفكر ، ج. 10 :
- 13_ لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، م / 630 : سنة ت 711 ، ن : دار صادر ، ج. 15 :
- 14_ المبسوط ، م : محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت 483 هـ) ، ن : دار المعرفة - بيروت ، تاريخ النشر 1414 هـ - 1993 م ، ج. 30 :
- 15_ المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، م : أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت 676 هـ)، ن : دار الفكر ، (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي.)
- 16_ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، م : مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت : ٢٦١ هـ) ، ح : محمد فؤاد عبد الباقي ، ن : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ج : ٥ .
- 17_ المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، م : أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، (ت 620 هـ)، ن : دار الفكر - بيروت ، ط 1 : ، ج. 10 :
- 18_ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، م : شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت 977 هـ)، ن : دار الكتب العلمية ، ط 1 :، 1415 هـ 1994 م - ، ج. 6 :
- 19_ موطأ الإمام مالك ، م : مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي ، ن : دار إحياء التراث العربي - مصر ، ح : محمد فؤاد عبد الباقي ، ج. 2 :
- 20_ نهاية المطلب في دراية المذهب ، م : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت 478 هـ) ، ح : أ. د. / عبد العظيم محمود الديب ، ن : دار المنهاج ، ط 1 :، 1428 هـ 2007 م.
- 21_ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، م : علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (ت 587 هـ)، ن : دار الكتب العلمية ، ط : الثانية، 1406 هـ 1986 م - ، ج . 7 :
- 22_ التلخيص في أصول الفقه أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، م 419 هـ / سنة الوفاة 478 هـ ، ح : عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، الناشر دار البشائر الإسلامية ، ج. 3.
- 23_ القرآن الكريم .
- 24_ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، م : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى 393 هـ) ، ح : أحمد عبد الغفور عطار ، ن : دار العلم للملايين - بيروت ، ط : الرابعة 1407 هـ 1987 م - ، ج. 6 :
- 25_ الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ، م : أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت 230 هـ)، ح : زياد محمد منصور ، ن : مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، ط : الثانية، 1408 ، ج. 1 :
- 26_ الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، م : أحمد بن غانم () أو غنيم) بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي (ت 1126 هـ)، ح : رضا فرحات ، ن : مكتبة الثقافة الدينية.
- 27_ السيرة النبوية لابن هشام ، م : عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت 213 هـ)، ت : مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي ، ن : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط : الثانية، 1375 هـ 1955 م - ، ج. 2 :
- 28_ سنن البيهقي الكبرى أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي
م ٣٨٤ / ٤٥٨ ، ح : محمد عبد القادر عطا ، ن : مكتبة دار الباز ، سنة النشر ١٤١٤ - ١٩٩٤ ، ج : ١٠ .
- 29_ سنن الدارقطني علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، م ٣٠٦ / ٣٨٥ ، ت السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، ن : دار المعرفة ، ج : ٤ .

30_ كشف القناع عن متن الإقناع ، م : منصور بن يونس بن صلاح الدين ابن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي (ت 1051 هـ)، ن : دار الكتب العلمية ، ج. 6:

31_ كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني أبو الحسن المالكي ، ح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ت ١٧٧٥، ن : دار الفكر ، ج. 2.
32_ معجم مقاييس اللغة، م : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ح : عبد السلام محمد هارون، ن : دار الفكر، ط 1399 : 1979 هـ - م. ج. 6.

33_ مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات ، م : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت : 456 هـ)، ن : دار الكتب العلمية - بيروت ، ج. 1 :

34_ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، م : علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت 1014 هـ)، ن : دار الفكر، بيروت - لبنان ، ط 1، 1422 هـ 2002 - م ، ج. 9 :

هوامش البحث

١ () المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، (ت 458 هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠ م، (ج ٦ / ص ٥٧).

٢ () المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة (٢ / ٦٦٠)

٣ () معجم مقاييس اللغة ، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا سنة الولادة / سنة الوفاة ٣٩٥ هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون الناشر دار الجبل سنة النشر ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م مكان النشر بيروت - لبنان (٤ / ٣٨٨)

٤ () الجوهرى أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى الفارابى (المتوفى: ٣٩٣ هـ)، الصحاح، مادة " غلا " .
٥ () سورة النساء: الآية ١٧١ .

٦ () تاج اللغة، وصاح العربية للجوهري مادة غلا، والقاموس المحيط للفيروز آبادي مادة غلا.

٧ () كتاب مذكرة أصول الفقه الجامعة الإسلامية - الأحكام الشرعية ص ٢
٨ () "تهذيب اللغة" (٥ / ٢٦٣) .

٩ () أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، المالكي الشهير بالشاطبي، فقيه أصولي، مات عام ٧٩٠ هـ، من مؤلفاته: الموافقات، والاعتصام. انظر: كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، (١ / ٩١). المؤلف: أحمد بابا التنبكي، تحقيق د علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.

١٠ () الاعتصام (١ / ٣٠٤)، المؤلف: أبي إسحاق الشاطبي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

١١ () شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر - نسبة إلى آل حجر قوم تسكن الجنوب الآخر على بلاد الجرين وأرضهم قابس - الكنانى العسقلانى الأصل مصرى المولد والمنشأ والدار والوفاة الشافعي هكذا نسبه ابن العماد في شذرات الذهب ويقول السخاوي في الضوء اللامع: "يعرف بابن حجر وهو لقب لبعض آبائه".

نشأته: ولد في مصر العتيقة ثالث عشر شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة مات

١٢ () فتح الباري ج ١٣، ص ٢٧٨.

١٣ () كتاب مذكرة أصول الفقه الجامعة الإسلامية - الأحكام الشرعية ص ٢

١٤ () "الموسوعة الفقهية" (١ / ١٣) .

١٥ () رواه البخاري (٨ / ٥٢) ومسلم: (١ / ٧٤٠) برقم: (١٠٦٣)

١٦ () الصفحة أو الرقم: ٣٦١٠ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]

التخريج : أخرجه البخاري (٣٦١٠)، ومسلم (١٠٦٤)

١٧ () رواه البخاري: (٦ / ١١٦) ومسلم (٢ / ١٠٢٠) رقم (١٤٠١)

١٨ () الراوي : عبدالله بن عباس | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري

الصفحة أو الرقم: ٣٠١٧ | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]

التخريج : من أفراد البخاري على مسلم

١٩ () أبا الخيل، سليمان بن عبد الله أبا الخيل، شكل وسمات التطرف في الجماعات الإسلامية فكراً في العصر الحديث، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٢٠ () الخوارج، يُطلق عليهم أيضاً المُكفرة أو المارقة، هي أقدم فرقة إسلامية حيث ظهرت خلال عهد النبي محمد صلى الله عليه و سلم على يد ذو الخويصرة التميمي الذي اتهم النبي محمد صلى الله عليه و سلم بالظلم في توزيع الغنائم بعد إحدى الغزوات. وأهم عقائدهم التكفير بالذنوب والمعاصي، واستحلال السيف على المسلمين.

٢١ () المرجئة هي فرقة تخالف رأي الخوارج وكذلك أهل السنة في مرتكب الكبيرة وغيرها من الأمور العقديّة، وقالوا بأن كل من آمن بوحداية الله لا يمكن الحكم عليه بالكفر، لأن الحكم عليه موكول إلى الله وحده يوم القيامة، مهما كانت الذنوب التي اقترفتها.

٢٢ () جاد الحق، جاد الحق علي، التطرف الديني وأبعاده أمنياً وسياسياً واجتماعياً، مجلة التوحيد، دار ام القرى، القاهرة.

٢٣ () كامل، عمر عبد الله، مجلة مكة المكرمة، WWW.ALMAANY.COM/AR/DICT

—لكيلاني، هيثم ، الإرهاب يؤسس دولة، الطبعة الأولى ١٩٩٧ ، دار الشروق، القاهرة، ص ٥١ .

٢٤ () (المدخل الفقهي احمد الزرقا أحمد بن محمد بن عثمان بن محمد بن عبد القادر الزرقا الحلبي مولداً الحنفي مذهباً (١٣٥٧.١٢٨٥هـ، ١٨٦٨- ١٩٣٨م)، فقيه بلاد الشام، علامة، أصولي متبحر، قاضي مدينة حلب وأمين الفتوى فيها. ٩٢٦/٢ ، دمشق الطبعة التاسعة ١٩٦٧هـ / ١٩٦٨م.

٢٥ () ٢ (الأشباه والنظائر السيوطي ١٠٩ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧١ هـ ١٩٥٩ م ، الأشباه والنظائر عبد الوهاب السبكي ١/٢

٢٦ () ٣ (انظر المادة ١٧٢٧ من مجلة الأحكام العدلية لعثمانية ، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، محمد صدقي ص ١٨٧ ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٣ .

٢٧ () لسان العرب ابن منظور، اعتنى به أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ، نشر ، دار إحياء التراث العربي - بيروت (٥ / ٥١٦ . ٥١٧ .

٢٨ () نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف ابن عابدين، المطبوع ضمن رسائل ابن عابدين ج ٢ ص ١٢٣ .

٢٩ () صحيح البخاري، كتاب الحج ،باب فضل مكة وبنائها برقم (١٥٠٩).

٣٠ () الفروق للقرافي ج ١ ص ١٩١ .

٣١ () عزاه في الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير في تخريج احاديث الرافعي الكبير ج ٤ ص ٧٠ ليعقوب الجوزجاني في جامعه ونقل عن احمد انه سئل ايقول به ؟ فقال إي لعمري! .

٣٢ () المدخل الفقهي العام للشيخ مصطفى احمد الزرقاء ج ٢ ص ٩٤٢ .

٣٣ () الموافقات للشاطبي ج ٤ ص ١٧٠ .